

Distr.: General
1 April 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

الحالة الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا: أوروبا وأمريكا الشمالية ورابطة الدول المستقلة في الفترة ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨

موجز

تراجع معدل النمو الاقتصادي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧، لكنه لا يزال يدل على الأداء القوي لجميع المناطق دون الإقليمية الرئيسية. وشهد كل بلد في المنطقة نمواً اقتصادياً إيجابياً في عام ٢٠٠٧، على غرار ما كان عليه الحال أيضاً في عام ٢٠٠٦. وشهدت المنطقة ككل أربع سنوات متتالية من النمو الحقيقي بمعدل لا يقل عن ٣,٠ في المائة. لكن التباطؤ الاقتصادي الذي بدأ في الولايات المتحدة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ يرجح أن يستمر في معظم عام ٢٠٠٨، وأن ينتشر في معظم أنحاء المنطقة وفي سائر أرجاء العالم. ويتوقع أن ينخفض النمو الحقيقي في المنطقة إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٨. وثمة مواطن ضعف كبيرة تكتنف بعض أنحاء المنطقة، منها المبالغة في تقدير قيمة العقارات، ونمو الائتمان بصورة سريعة ربما لا تكون مستدامة، والعجوزات الكبيرة في الحسابات الجارية، وتزايد التضخم، وضغوط السوق المالية.



ويبلغ نصيب المنطقة، التي تتألف من ٥٦ من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ٥٣,٥ في المائة من الناتج العالمي الحقيقي في عام ٢٠٠٧، مما يمثل انخفاضاً مقارنة بنصيبها منه في عام ١٩٩٨ البالغ ٥٧,٨ في المائة. ومنطقة رابطة الدول المستقلة هي المنطقة دون الإقليمية الوحيدة للجنة الاقتصادية لأوروبا التي ازداد ثقلها في الاقتصاد العالمي خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، إذ ارتفع نصيبها في الناتج العالمي من ٣,٤ إلى ٤,٥ في المائة؛ ويتأتى أكثر من نصف هذه الزيادة من زيادة حصة الاتحاد الروسي. وتراجع نصيب كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الناتج العالمي بأكثر من نقطة مئوية واحدة. وتجسد الاتجاهات الاقتصادية في المنطقة على مدى السنوات الأخيرة أحدث التوجهات العالمية، من حيث نمو الأسواق الناشئة نمواً أسرع بكثير من النمو الذي شهدته أكثر الاقتصادات تقدماً. وخلال عام ٢٠٠٧، بلغ متوسط النمو الحقيقي ٨,٤ في المائة في بلدان رابطة الدول المستقلة، و ٥,٣ في المائة في دول جنوب شرق أوروبا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و ٦,٠ في المائة في الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، و ٢,٧ في المائة في الدول الأعضاء "القديمة" في الاتحاد الأوروبي، أي الدول التي كانت أعضاء فيه قبل عام ٢٠٠٤، و ٢,٢ في المائة في أمريكا الشمالية.

وشهدت الولايات المتحدة ابتداءً من أواخر عام ٢٠٠٧ أزمة مالية كبرى، ولولا تصدي الولايات المتحدة بالغ الصرامة لها، وبدرجة أقل تصدي المصارف المركزية والحكومات الأوروبية، لتفاقم لتصبح واحدة من أسوأ الأزمات المالية التاريخية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن هذه الأزمة جاءت خلال فترة تشهد نمواً اقتصادياً حقيقياً مرتفعاً بصورة استثنائية.

أولا - لمحة عامة عن الحالة الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ألف - الاتجاهات الطويلة المدى

١ - كانت البيئة الاقتصادية العامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا منذ عام ٢٠٠٢ بيئة داعمة للنمو والحد من الفقر. وخلال فترة الست سنوات، بلغ متوسط النمو السنوي الحقيقي في المنطقة الأوروبية ٣,٠ في المائة؛ وفي المناطق دون الإقليمية كان المتوسط ٧,٣ في المائة في بلدان رابطة الدول المستقلة، و ٦,٦ في المائة في بلدان جنوب شرق أوروبا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و ٥,١ في المائة في الدول الأعضاء الجديدة الاثنتي عشرة في الاتحاد الأوروبي، و ٢,٦ في المائة في أمريكا الشمالية، و ٢,٠ في المائة في الدول الأعضاء الخمس عشرة "القديمة" في الاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٧، فاق معدل النمو الحقيقي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مستوياته السابقة، إذ بلغ ٣,٢ في المائة، وذلك بفضل النمو المسجل في بلدان رابطة الدول المستقلة (٨,٤)، والدول الأعضاء الجديدة الاثنتي عشرة في الاتحاد الأوروبي (٦,٠)، والدول الأعضاء الخمس عشرة في الاتحاد الأوروبي (٢,٧)، بينما انخفض النمو مقارنة بمستوياته السابقة فيما يخص أمريكا الشمالية (٢,٢) وبلدان جنوب شرق أوروبا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (٥,٣).

٢ - ونتيجة لآثار العولمة، والتغير التكنولوجي، وإصلاحات سوق العمل، والهياكل الضريبية الأقل تصاعدية، تزايد تفاوت الدخل في أمريكا الشمالية وأوروبا، وخصوصا في الاقتصادات التي تتبع نمودجا ذا توجه سوقي أكبر. وعلى مدى العقد الماضي، كان نمو دخل فئة أترى ١ في المائة من السكان أو أترى ٠,١ في المائة منهم مرتفعا بصفة خاصة (مقارنة بمتوسط مستويات الأجور). فعلى سبيل المثال، شهدت الولايات المتحدة بين عامي ١٩٧٩ و ٢٠٠٥ زيادة في دخل فئة أترى ١ في المائة بلغت ٢٣٨ في المائة، ففاقت بذلك عشر مرات الزيادة في دخل الطبقة المتوسطة التي تمثل ٦٠ في المائة من السكان (٢١ في المائة). وازداد التفاوت على نحو كبير في الاقتصادات التي كانت تمر بمرحلة انتقالية خلال تسعينات القرن الماضي، وفي حين استقر الوضع مؤخرا في بعضها، فإنه استمر في التدهور في بعضها الآخر. ويدل تأثير العولمة والتغير التكنولوجي على جميع البلدان، والتباين الواسع في تزايد معدلات التفاوت على ما للعوامل المؤسسية والبيئة السياسية اللازمين لمعالجة هذه التغيرات من أهمية للحد من تزايد التفاوت.

٣ - ومثل النمو القوي الذي شهدته مؤخرا الاقتصادات الموجهة السابقة لأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة تحولا هاما، بعد مرورها بمرحلة انتقالية صعبة إلى الاقتصاد السوقي، اتسمت بتراجع بالغ في الدخل الحقيقي وزيادة كبيرة في التفاوت. وكان انخفاض الدخل

خلال الفترة الانتقالية الأولية في الدول الأعضاء الجديدة الاثنتي عشرة في الاتحاد الأوروبي أقل حدة من الانخفاض الذي شهدته غيرها، ويزيد الناتج المحلي الإجمالي فيها الآن بنحو ٥٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٨٩ (كانت مكاسب بلغاريا ورومانيا أقل من ذلك)؛ ولكن معدلات الناتج المحلي الإجمالي الفعلية في معظم الدول التي تكونت من يوغسلافيا (فيما عدا سلوفينيا وكرواتيا) وبلدان رابطة الدول المستقلة الفقيرة بالطاقة، لا تزال دون ما سجلته في عام ١٩٨٩. ويقدر أن الدخل الحقيقي لمولدوفا لا يتجاوز نصف ما كان عليه قبل المرحلة الانتقالية. ويساوي الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الروسي الآن نفس مستواه تقريبا في عام ١٩٨٩، في حين طرأت زيادة كبيرة على مستوياته لعام ١٩٨٩ في بعض بلدان رابطة الدول المستقلة الغنية بالطاقة، ومنها أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان. وكان أداء بلدين غير غنيين بالموارد من بلدان رابطة الدول المستقلة، هما أرمينيا وبيلاروس، جيدا نسبيا أيضا.

٤ - وشمل النمو في المنطقة على مدى السنوات الست الماضية قاعدة واسعة، مما أسهم في الحد من الفقر من خلال عدة قنوات، منها توفير فرص العمل، وإيجاد قنوات للموارد الضريبية، ومن ثم لتغطية النفقات المالية، ونمو الأجور. وقد تم توفير كثير من فرص العمل خصوصا في البلدان الأعضاء الجديدة الاثنتي عشرة في الاتحاد الأوروبي، بعد أن شهد تباطؤا لبعض الوقت رغم النمو الاقتصادي السريع. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية عموما، فإن التفاوت لا يزال كبيرا إلى حد ما في أمريكا الشمالية ورابطة الدول المستقلة، وهو آخذ في التزايد في الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي وفي كثير من اقتصادات أوروبا الغربية. أما اقتصادات بلدان الشمال الأوروبي فهي مستمرة في تميزها بامتلاك نماذج اقتصادية قادرة على توليد النمو مع تحقيق المساواة.

٥ - وقد أتاح هذا النمو الاقتصادي السريع الفرصة للتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الاقتصادات الناشئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ومع ذلك، ينبغي الانتظار لعدة سنوات قبل أن تتوفر بيانات يعول عليها فيما يتعلق بمعظم المؤشرات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وبالتالي لا يتوفر بعد تقييم يعول عليه لأثر هذا النمو الأخير على آفاق تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية. وفي نطاق الاقتصادات الفقيرة، يكون لمشاكل الفقر والاستبعاد الاجتماعي بعد إقليمي وعرقي راسخ. ويبدو أنه ليس للاتجاهات المتعلقة بالعديد من الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة الخاصة بالمنطقة، مثل تلك المتصلة بوبائي الإيدز والسل، علاقة بالاتجاهات التي يشهدها الدخل؛ فعلى سبيل المثال، ازدادت الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية إلى أكثر من الضعف في بلدان رابطة الدول المستقلة منذ عام ٢٠٠١ على الرغم من النمو القوي. ولذا، ونظرا إلى تباطؤ النمو وعدم وجود ترابط بين

بعض مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وبين النمو، سيتطلب تحقيق المزيد من التقدم الملموس تغييرات أوضح في السياسة العامة في عدد من المجالات، بغية التمكن من تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

٦ - وكانت الفجوة بين أوروبا والولايات المتحدة من حيث نصيب الفرد من الدخل والإنتاجية آخذة في التقلص في معظم الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ولكن هذا التوجه تراجع في تسعينات القرن العشرين بسبب ارتفاع الإنتاجية في الولايات المتحدة. ودفع ذلك الاتحاد الأوروبي إلى وضع جدول أعمال لشيونة، الذي كان يرمي إلى سد تلك الفجوة. ولم تحقق هذه المبادرة حتى اليوم إلا نجاحا جزئيا. فقد توقف اتساع الفجوة من حيث نصيب الفرد من الدخل، لكنها لم تسد تماما. وكان معدل الإنتاجية للساعة في البلدان الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يزداد في الآونة الأخيرة بنسبة تقل بقليل عن ١,٥ في المائة، وهو معدل مماثل لما تم تحقيقه على مدى العقد الماضي. وأحرز تقدم في تحقيق بعض الأهداف المحددة مثل زيادة مشاركة قوة العمل، لكن الوضع لم يشهد تحسنا في مجالات أخرى، مثل زيادة أنشطة البحث والتطوير. وظل الإنفاق على البحث بنسبة ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات العشرين الماضية، ولم يبلغ مستوى الـ ٣ في المائة المحدد هدفا في جدول أعمال لشيونة. ولم تقم أي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بزيادة التمويل العام للبحث والتطوير بنقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل تحقيق هدف لشيونة.

باء - تطورات الاقتصاد الكلي في عام ٢٠٠٧

٧ - انخفض معدل النمو الاقتصادي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن يستمر في الانخفاض في عام ٢٠٠٨ ليبلغ ٢,١ في المائة. وحدث هذا الانخفاض في معظم أنحاء المنطقة، باستثناء بلدان رابطة الدول المستقلة التي شهد فيها معدل النمو زيادة طفيفة (من ٨,١ إلى ٨,٤ في المائة)، وذلك بفضل معدل النمو القوي الذي بلغ ٨,١ في المائة في الاتحاد الروسي. واستمرت أذربيجان فيما حقته مؤخرا من أداء باهر على صعيد النمو، الذي بلغ معدله ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٧، مما جعلها تتقلد مرتبة أسرع الاقتصادات نموا في العالم. وحقت أرمينيا وجورجيا في عام ٢٠٠٧ نموا ثنائي الرقم.

٨ - وقد جاء التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته المنطقة ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ بصورة رئيسية استجابة للتباطؤ في الولايات المتحدة، الذي نجم عن انهيار فقاعة الإسكان وما يرتبط بذلك من مشاكل مالية في سوق القروض العقارية بسعر المخاطرة.

وجاء انهيار قيمة وتراجع تسويق السندات المضمونة بقروض عقارية في الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات التخلف عن سداد القروض العقارية بسعر المخاطرة في الولايات المتحدة، حيث بدأت أسعار قطاع الإسكان في الانخفاض بعد أن شهدت الأسعار زيادة تاريخية على مدى العقد السابق. ورغم أن السندات التي تأثرت في البداية كانت عموماً السندات المضمونة بقروض عقارية في الولايات المتحدة، فقد قامت المصارف الأوروبية، ولا سيما في ألمانيا وسويسرا، بشراء كمية كبيرة من هذه الأصول، مما أدى إلى انتشار هذه المشكلة المالية بسرعة في أوروبا وخارجها. وأفضت حالة عدم التيقن بشأن الجهات المالكة للأصول المتضررة وفي ميسرة المؤسسات المالية التي توجد لديها هذه الأصول إلى أزمة ائتمانية وتدافع "تقليدي" على السيولة. وإضافة إلى ذلك، طالت المشاكل المالية كثيراً من أصناف الأصول المالية الأخرى، وكثيراً ما جاء ذلك من خلال قنوات غير متوقعة ولا تنطوي على مخاطرة. فعلى سبيل المثال، شاب التشوش سوق سندات البلديات في الولايات المتحدة بسبب القلق إزاء قطاع تأمين السندات. ومن جهة أخرى، شرع المشاركون في السوق، منذ أن أدركوا أنهم لم يقيموا على النحو الواجب المخاطر التي تنطوي عليها الأصول المضمونة بالقروض العقارية، في إعادة تقييم مخاطر كافة الأصول، فأُسفر ذلك عموماً عن إعادة تحديد الأسعار بدفعها نحو الزيادة فيما يتعلق بجميع المخاطر تقريباً. وازدادت فوارق الائتمانات السيادية في معظم الأسواق الناشئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ابتداءً من أواخر عام ٢٠٠٧.

٩ - ولقد أدى النمو العالمي السريع إلى تزايد أسعار السلع الأساسية، ولا سيما النفط والمعادن والأغذية، وتم الشروع في مراعاة زيادات الأسعار هذه في توقعات التضخم، وربما في المطالبات المتعلقة بالأجور. وقد أسفر الانخفاض الكبير في قيمة دولار الولايات المتحدة عن تضخم الزيادة في أسعار السلع الأساسية عندما تكون مقدرة الدولار وأفضى تغير أسعار السلع وأسعار الصرف إلى تغير كبير في التبادل التجاري العالمي بين الاقتصادات المتقدمة، التي توجد بصورة رئيسية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبين العالم النامي، الذي يوجد بصورة رئيسية خارج تلك المنطقة.

١٠ - وبقي معدل التضخم وفقاً للمقاييس السابقة منخفضاً نسبياً في اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ غير أن الانخفاض الشديد في المعدلات المستهدفة (نحو ٢ في المائة)، التي حددتها المصارف المركزية في المنطقة، أثار شواغل بشأن التضخم. وبحلول أوائل عام ٢٠٠٨، بلغ معدل التضخم الأساسي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو نحو ٢,٥ في المائة مع تضخم إجمالي يزيد قليلاً على ٤ في المائة في الولايات المتحدة ويزيد قليلاً على ٣ في المائة في منطقة اليورو. وفي بلدان رابطة الدول المستقلة لا يزال التضخم مرتفعاً نسبياً

(معدلات من رقمين)، وقد تزايد في عدد من الاقتصادات بسبب نمو الكتلة النقدية المتأتي عن عمليات سوق الصرف، وبسبب النمو الائتماني السريع في النظم المصرفية لهذه البلدان.

١١ - وقد وقع على عاتق المصارف المركزية لاقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا المهمة الصعبة المتمثلة في التوفيق بين المعدلات المرتفعة للتضخم الناتجة عن تضيق أسواق السلع من جهة وتباطؤ الاقتصاد العالمي من جهة أخرى. وثمة تسليم باحتمال عودة التضخم المصحوب بركود الذي حدث في سبعينيات القرن الماضي. ونظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية واختلاف الولايات، تباينت طرق تعامل المصارف المركزية المختلفة مع هذه الظروف. فجاء رد مجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة على أزمة الائتمان والتباطؤ الاقتصادي بخفض أسعار الفائدة ثلاث نقاط لتصل إلى ٢,٢٥ بحلول أوائل عام ٢٠٠٨. أما المصرف المركزي الأوروبي، فقد أصر على موقف أقل ليونة وأبقى أسعار الفائدة عند ٤,٠ في المائة. واتبع مصرف إنكلترا سياسة نقدية أكثر نشاطاً بقليل حيث خفض أسعار الفائدة بربع درجة مئوية لتصل إلى ٥,٢٥ في المائة في بداية ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن أوروبا لم تتأثر بالصددمات بالدرجة نفسها التي تأثرت بها الولايات المتحدة، فإن أوضاع الاقتصاد الكلي الحالية تظهر تبايناً واضحاً بين إدارة نشطة جداً لسياسات الاقتصاد الكلي بالطريقة التي مارستها الولايات المتحدة، وإدارة أكثر استقراراً وسلبية على الطريقة الأوروبية.

١٢ - وعلى الرغم من تباطؤ النمو عند نهاية ٢٠٠٧، فإن البطالة في معظم أرجاء المنطقة كانت منخفضة نسبياً بفضل النمو القوي على مدى السنوات الأربع الأخيرة. وقد تدنى معدل البطالة في منطقة اليورو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى مستوى قياسي بلغ ٧,١ في المائة (منذ إنشاء المنطقة). وانخفض معدل البطالة انخفاضاً كبيراً في الدول الأعضاء الاثني عشرة الجديدة في الاتحاد الأوروبي بعد أن بقي مرتفعاً جداً خلال عدد من السنوات على الرغم من سرعة النمو الاقتصادي النسبية. وبقي معدل البطالة في كانون الثاني/يناير منخفضاً نوعاً ما في الولايات المتحدة (حيث بلغ ٤,٨ في المائة)، مع أن إجمالي العمالة انخفض خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠٠٨.

١٣ - وقد أتاح النمو القوي الأخير للميزان المالي أن يتحسن في الدول الأعضاء السبعة والعشرين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ ولكن العجز لا يزال قائماً، وإذا ما أخذنا في الحسبان المشاكل الديمغرافية طويلة الأجل التي تواجه تلك الاقتصادات، فإن تحقيق فائض في الميزان المالي يعتبر هدفاً مناسباً على المدى البعيد. وقد زادت بلدان رابطة الدول المستقلة الغنية بالطاقة، والتي كانت تتمتع عموماً بميزان مالي جيد، إنفاقها مع إعادة توجيه سياساتها الاقتصادية من مراكمة احتياطياتها نحو النمو المحلي.

جيم - التوقعات ومواطن الضعف

١٤ - يحتمل هبوط النمو الاقتصادي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من معدل ٣,٢ في المائة المسجل في ٢٠٠٧ إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٨. وبالمثل يحتمل أن تشهد جميع المناطق دون الإقليمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا انخفاضاً كبيراً. وابتداءً من أوائل عام ٢٠٠٨، لا يعرف على وجه اليقين ما إذا كانت الولايات المتحدة ستعرض لحالة كساد، أو يحتمل أن تتعرض لها. ومع ذلك فإن التوقعات تشير إلى أن اقتصاد الولايات المتحدة سيتجاوب مع الحوافز المالية والضريبية وتلك المتعلقة بأسعار الصرف وأنه سيبدأ بالتحسن في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وتشير التوقعات إلى أن النمو سيكون أدنى من التوجه العام لمعظم بلدان أوروبا الغربية (١,٧ في المائة) وشمال أمريكا (٠,٩)، كما سيكون أدنى من التوجه العام ولكنه سيظل نمواً قوياً نسبياً، في بلدان رابطة الدول المستقلة (٧,١)، والدول الأعضاء الجديدة الاثنتي عشرة في الاتحاد الأوروبي (٥,١) وبلدان جنوب شرق أوروبا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (٤,٢). ولن يشهد زيادة فعلية في النمو في عام ٢٠٠٨ عن مستويات عام ٢٠٠٧ سوى عدد قليل من الاقتصادات؛ ومن بينها هنغاريا التي شهدت تباطؤاً كبيراً في عام ٢٠٠٧ بسبب التضيق المالي.

١٥ - ويعاني العديد من اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا من حالات عجز كبير في حساب العمليات الجارية. فعلى الرغم من أن ٨٥ اقتصاداً في العالم يعاني من عجز في حساب العمليات الجارية (في ٢٠٠٦)، فإن العجز في ٣٦ اقتصاداً من اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا يمثل ٩١,٣ في المائة من مجموع العجز في حساب العمليات الجارية على مستوى العالم. وفيما يخص الاقتصادات الناشئة والنامية وحدها، فإن العجز في ٢٥ اقتصاداً من اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا يمثل ٦١,٠ في المائة من مجموع العجزات بالنسبة للأسواق الناشئة. ويرجح أن تكون الحالة في عام ٢٠٠٨ مشابة للحالة في عام ٢٠٠٧.

١٦ - وهناك عدد من التفسيرات التي تشرح سبب تعرض منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعجز أكبر في الحسابات الجارية، ولكن بما أن معدلات الاستثمار هي معدلات عادية في معظمها، فإن التفسير الرئيسي يعزو العجز لانخفاض المدخرات بصورة غير عادية. ولا يعزى ذلك للعجز الحكومي الضخم بصورة خاصة، ولو أنه يمثل عاملاً مساهماً، بل يعزى إلى انخفاض المدخرات الخاصة، والذي يعود بدوره إلى عدد من الأسباب منها الارتفاع السريع لأسعار الأصول وسهولة الحصول على القروض. فقد ازداد مجموع القروض التي يقدمها النظام المصرفي في العديد من الأسواق الناشئة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا بمعدل يفوق ٣٠ في المائة سنوياً خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وهو يرتبط بدرجة عالية بحجم العجز

في حساب العمليات الجارية، إلا أن هذا العجز قد أتاح للمنطقة الاستهلاك والاستثمار بمعدل أكبر بكثير مما تنتجه.

١٧ - وهذا الاقتراض الخارجي لا يتسق مع بعض المسائل الاقتصادية الأساسية التي تواجه المنطقة. فجميع بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا، باستثناء بلدان آسيا الوسطى، يواجه مشكلة طويلة الأجل تتعلق بشيخوخة السكان، بل إن عدداً منها سيواجه تناقصاً فعلياً في السكان. ونتيجة لذلك، فإن نسبة العاملين إلى المعالين يتوقع لها أن تنخفض على مدى العقود القادمة. ويترتب على هذا الاتجاه العام آثار هامة فيما يتعلق بمعدلات الادخار المرغوبة والسياسات المالية والنمو الطويل الأجل. ويتمثل أحد النهج الاقتصادية العملية لمعالجة هذه الحالة بمنح بقية بلدان العالم قروضاً اليوم لتحصيلها كمدخرات في المستقبل (كما تفعل اليابان على سبيل المثال)؛ ولكن ما يفعله معظم الاقتصادات في المنطقة هو عكس ذلك تماماً. وبما أن خيار تسليس الاستهلاك عن طريق التدفقات المالية الخارجية لا يلجأ إليه، ثمة حاجة لإجراء إصلاحات سياسيات عامة استباقية تعنى بخطط المعاشات التقاعدية ونظم الرعاية الصحية والبرامج التي تشجع على التعلم مدى الحياة. وقد توفر الفوائض المالية مدخرات وطنية إضافية.

١٨ - ويتمثل عنصر مالي مهم من عناصر العجز في الحسابات الجارية الذي تعاني منه بلدان أوروبا الناشئة في التدفقات الضخمة الداخلة إليها على شكل استثمارات أجنبية مباشرة. وقد بلغ متوسط هذه التدفقات في بلدان أوروبا الناشئة ٩,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٦، وبلغت أحجامها في كل المناطق دون الإقليمية نسباً متماثلة عموماً، وكانت هذه النسب أعلى قليلاً في الدول الأعضاء الجديدة الاثنتي عشرة في الاتحاد الأوروبي (٦,٣ في المائة) وبمعدل أقل في الاتحاد الروسي حيث بلغت ٣,١ في المائة. أما في بلدان جنوب شرق أوروبا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فقد بلغت ٤,٧ في المائة (ولكنها كانت ٩,٤ في المائة، باستثناء تركيا). ومما يثير القلق هو أن نسبة مئوية كبيرة من هذا الاستثمار الأجنبي المباشر كان في بعض الحالات استثماراً في قطاع العقارات.

١٩ - وقد أدى الاعتماد على التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال الخارجية وما وازاها من عجز في الحسابات الجارية إلى حدوث ضعف كبير لدى بعض الأسواق الناشئة لبلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولا سيما تلك التي ترتبط بترتيبات نقدية تمنعها من اللجوء إلى خيار خفض قيمة العملة لديها. ومما يزيد من تعقيد المخاطر حصول عدد من الاقتصادات على نسبة كبيرة من القروض بالعملة الأجنبية. فالبلدان التي لديها معدلات صرف مرنة تزايدت فيها التقلبات نوعاً ما. وعلى سبيل المثال، وبالمقارنة مع اليورو، هبطت قيمة الليرة

التركية بنسبة ١٩ في المائة، واللي الروماني بنسبة ٥ في المائة، والكورونا الأيسلندية بنسبة ٢٠ في المائة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨. ولا تزال اقتصادات رابطة الدول المستقلة تعتمد على سلسلة صادرات شديدة التركيز مما يجعلها أكثر عرضة لاحتمالات الاستقرار مما لو كانت اقتصاداتها أكثر تنوعاً.

٢٠ - ويتلقى عدد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تدفقات كبيرة من التحويلات المالية. وحجم هذه التدفقات في بعض الحالات، مثل أرمينيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وطاجيكستان ومولدوفا وصربيا وقيرغيزستان، ضخيم جداً تفوق نسبته ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويبلغ حجم هذه التدفقات في أذربيجان وأوزبكستان وبلغاريا وجورجيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا أكثر من ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وللتدفقات بهذا الحجم أثر كبير على دخول الأسر وقدرتها على تجنب الفقر وعلى تمويل المشاريع الأسرية. وتفتقر البيانات بشأن تدفقات التحويلات المالية في بلدان جنوب شرق أوروبا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفي بلدان الرابطة، للجودة كما تكتنفها درجة عالية من عدم التيقن؛ ففي بعض الحالات، قد يصل حجمها إلى ضعف ما يرد في التقارير عموماً. وقد كانت تدفقات التحويلات المالية كبيرة، ولكنها أقل بكثير في الاتحاد الروسي وتركيا والدول الأعضاء الجديدة الاثني عشرة في الاتحاد الأوروبي.

٢١ - ولا تعاني جميع اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا من عجز في الحسابات الجارية. والاقتصادات التي تصدر كميات ضخمة من الموارد غير القابلة للتجديد لديها فوائض لجعل الاستهلاك سلساً عبر دورة تسعير السلع، ولتحقيق غايات مرتبطة بالإنصاف بين الأجيال. وتضم هذه الفئة بصورة رئيسية النرويج والاتحاد الروسي، وقد أخذت أذربيجان وكازاخستان في الانضمام إليها.

ثانياً - أوروبا

ألف - التطورات على صعيد الاقتصاد الكلي

٢٢ - كان معدل النمو الاقتصادي في أوروبا مرتفعاً نسبياً في عام ٢٠٠٧ مقارنة بمعدلات الفترات الأخيرة التي شهدتها، بمعدلات النمو في الولايات المتحدة، التي كانت أوروبا متخلفة عنها خلال العقد الأخير. ويعزى ذلك لحد كبير إلى اعتبارات متعلقة بدورة الاقتصاد، حيث بدأ التوسع الاقتصادي بالتباطؤ في الولايات المتحدة قبل تباطؤه في أوروبا. أما مسألة ما إذا كان للإصلاحات الهيكلية التي نفذتها أوروبا من أجل تحسين آفاق نموها الأطول أجلاً أي أثر هام فهي أقل وضوحاً. فعلى سبيل المثال، تظهر توقعات النمو الحالية لعامي ٢٠٠٨

و ٢٠٠٩ أن النمو في منطقة اليورو سيقبل عن متوسط النمو خلال فترة ١٩٩٥-٢٠٠٦. وتتنبأ التوقعات المتوسطة الأجل أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ متوسطاً سنوياً قدره ١,٩ في المائة، وهو دون بقليل معدلاته خلال العقد السابق، وأقل كثيراً من تقديرات النمو للولايات المتحدة البالغة ٢,٨ في المائة.

٢٣ - وقد حققت بلدان الاتحاد الأوروبي "القدامي" الخمسة عشر وبلدان منطقة اليورو قدراً جيداً من النمو بلغ ٢,٧ في المائة و ٢,٦ في المائة على التوالي في عام ٢٠٠٧. ولكنه تباطأ إلى حد كبير عند نهاية العام؛ وبلغ النمو في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ في منطقة اليورو ٠,٤ في المائة، أي أنه لم يتجاوز نصف معدله في الربع الثالث. ويتوقع أن يبلغ النمو في عام ٢٠٠٨ معدلاً قدره ٢,١ في المائة في الدول الأعضاء السبع والعشرين في الاتحاد الأوروبي، و ١,٧ في البلدان الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و ١,٧ في المائة في بلدان منطقة اليورو. ويتوقع للدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي أن تواصل نموها بمعدل يتجاوز بقدر لا بأس به ضعف معدل النمو في دول أوروبا الغربية.

٢٤ - وبلغ معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي ٦,٨ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، منخفضاً بذلك عن معدله قبل سنة وهو ٧,٥ في المائة. وكان معدل البطالة قد بقي ٩ في المائة تقريباً في معظم عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ قبل أن يبدأ بالانخفاض المتواصل والبطيء. وفي منطقة اليورو، بلغ معدل البطالة ٧,١ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حيث انخفض عن معدل ٧,٧ في المائة الذي كان عليه في السنة السابقة. وفي فرنسا، انخفض معدل البطالة (بحسب بيانات منظمة العمل الدولية)، في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ إلى أدنى مستوى له منذ ٢٥ عاماً بلغ ٧,٥ في المائة، بعد أن بقي ثنائي الرقم خلال معظم تسعينيات القرن الماضي. وانخفض معدل البطالة إلى حد كبير في الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي بعد أن بقي مرتفعاً لعدد من السنوات على الرغم من النمو الاقتصادي. وقد لوحظت انخفاضات كبيرة خلال عام ٢٠٠٧ في بولندا حيث انخفض معدل البطالة من ١١,١ في المائة إلى ٨,٦ في المائة، وفي بلغاريا ولااتفيا حيث انخفض المعدل ١,٦ نقطة مئوية، في حين ارتفع معدل البطالة بمقدار نقطة مئوية واحدة في استونيا ولا يزال ثنائي الرقم في سلوفاكيا. وقد نتج عن الهجرة الكبيرة للعمالة إلى الاقتصادات الأكثر تقدماً حدوث عدد من حالات النقص في العمالة الماهرة في بعض الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي. ولا تزال معدلات البطالة في العديد من بلدان أوروبا الغربية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي متدنية تماماً: حيث بلغ المعدل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (حسب الإحصاءات الموحدة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) ٠,٨ في المائة في أيسلندا، و ٣,٥ في المائة في سويسرا، و ٢,٤ في المائة في النرويج.

٢٥ - وبلغت توقعات التضخم في عام ٢٠٠٨ للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين نسبة ٢,٩ في المائة، وبلغت أعلى نسبها في الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي؛ وكانت معدلات التضخم في أوائل عام ٢٠٠٨ ثنائية الرقم في بلغاريا ودول بحر البلطيق. وفي دول منطقة اليورو، بلغ التضخم في آذار/مارس ٢٠٠٨ معدلاً قدره ٣,٥ في المائة (عاماً بعد عام) وهو أعلى معدل للتضخم منذ بدء العمل باليورو، ويتوقع أن يبلغ ٢,٨ في المائة لعام ٢٠٠٨. ويتباين هذا المعدل بدرجة كبيرة فيما بين بلدان منطقة اليورو، ويبلغ المعدل أعلى نسب له في الدول الأعضاء الأحدث. أما التضخم في أسعار الطاقة والأغذية، الذي يعكس التوجه العالمي للأسعار، فقد كان مرتفعاً بصورة خاصة. ومنذ إنشاء منطقة اليورو، كان التضخم عموماً أعلى من المعدل الذي وضعه المصرف المركزي الأوروبي كهدف له وهو ٢ في المائة أو أقل بقليل. ولا يزال معدل التضخم منخفضاً في سويسرا حيث بلغ ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧، على الرغم من ارتفاعه في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧، ويتوقع له أن يصل إلى ضعف ذلك المعدل في عام ٢٠٠٨.

٢٦ - وتعرض اقتصاد أيسلندا لضغوط مالية كبيرة في عام ٢٠٠٧ وفي أوائل عام ٢٠٠٨، مع وجود أسعار فائدة مرتفعة جداً (١٥ في المائة) كانت ضرورية لدعم الكرونة في وجه ما شهده البلد من عجز كبير في الحساب الجاري. بما نسبته ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧. وقد انخفضت قيمة العملة بنسبة ٢٣ في المائة مقابل اليورو في الفترة الواقعة بين منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ومنتصف آذار/مارس ٢٠٠٨. وكان النمو السريع في الائتمان عاملاً أساسياً، حيث زادت الأصول المصرفية من حوالي ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من ١ ٠٠٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨.

باء - التطورات المؤسسية

٢٧ - توسع الاتحاد الأوروبي ليشمل ٢٧ عضواً في عام ٢٠٠٧ بانضمام بلغاريا ورومانيا. ويزيد هذا التوسيع عدد سكان الاتحاد الأوروبي إلى ٤٩٥ مليون نسمة، مما يجعله أكبر بنسبة ٦٥ في المائة من الولايات المتحدة. أما الناتج المحلي الإجمالي القائم على السوق فيفوق الآن بنسبة ١٠ في المائة نظيره في الولايات المتحدة، في حين أن تعادل القوة الشرائية بحسب دخل الفرد يعادل حوالي ثلثي نظيره في الولايات المتحدة. وتمثل المبادلات التجارية فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبي حوالي ثلثي النشاط التجاري للاتحاد ويواصل الاتحاد الأوروبي سن سياسات للمضي في زيادة التكامل فيما بين بلدانه. فقد قام في أوائل عام ٢٠٠٨ بتوسيع نطاق الاعتراف المتبادل بمبدأ معايير المنتجات، الأمر الذي سيزيد حتماً من المبادلات التجارية

الداخلية في الاتحاد لنحو ٢٥ في المائة من المنتجات التي لم يكن الاعتراف المتبادل يشملها من قبل.

٢٨ - وتحصل مناطق الاتحاد الأوروبي التي يقل فيها دخل الفرد عن ٧٥ في المائة من متوسط دخل الفرد في الاتحاد على تمويل مشترك لبعض المشاريع الاستثمارية من عدة صناديق تابعة للاتحاد. ومن المحتمل أن تتلقى الدول الأعضاء الجدد بالاتحاد نصف تلك الأموال، مع تحويلات تصل إلى ٢,٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي خلال فترة التخطيط ٢٠٠٧-٢٠١٣. ورغم مساهمة هذه التحويلات في الاستثمار والنمو على المدى الطويل، فإنها قد تؤدي إلى زيادة تفاقم التهيج في بعض تلك الاقتصادات.

٢٩ - ويوجد اليوم في الدول الأعضاء الجدد تعادل للقوة الشرائية بحسب دخل الفرد يساوي ٥٦ في المائة من متوسط بلدان الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين، وهي آخذة في التقارب بما يزيد قليلا عن نقطة مئوية واحدة سنويا، وهو معدل يزيد قليلا على ما شهدته أعضاء الاتحاد في أوروبا الجنوبية على مدى عقدين أو ثلاثة عقود خلت. ولدى قبرص وسلوينيا اليوم، وهما أغنى عضوين جديدين في الاتحاد الأوروبي، معدل دخل الفرد يفوق نظيره في البرتغال، أفقر الخمسة عشر عضوا من أعضاء الاتحاد الأوروبي.

٣٠ - وتوسعت منطقة اليورو لتشمل ١٥ عضوا في عام ٢٠٠٨ بانضمام قبرص ومالطة؛ وقد دخل البلدان بأسعار الصرف نفسها التي كانت مطبقة حين انضمامهما إلى آلية أسعار الصرف الثانية في أيار/مايو ٢٠٠٥. وللبليدين اقتصاد صغير الحجم لا يغير كثيرا من الخصائص الاقتصادية لمنطقة اليورو. وأما معظم الدول الأخرى من الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي فما زال انضمامها يُؤجل بسبب ما تواجهه من صعوبات في الوفاء بمعايير ماستريخت؛ ويرجح لسلوفاكيا وحدها أن تكون مؤهلة للانضمام في السنوات القليلة المقبلة (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩). ويمثل مستوى التضخم المستهدف، من بين جميع المعايير، إشكالية ذات طابع خاص، وقد اتسم بالارتفاع على نحو ملحوظ في الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد التي لديها أسعار صرف ثابتة أو مجلس للنقد. وما زال خفض أوجه العجز الحكومي إلى ما دون عتبة ماستريخت، أي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، صعبا بالنسبة لبعض الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد؛ ولا تتمثل المشكلة بصفة عامة في النفقات الحكومية المفرطة، رغم ضرورة إدخال بعض الإصلاحات، ولكن في الإيرادات الحكومية المنخفضة.

جيم - أوجه الضعف المالي

٣١ - نظرا إلى تراجع أسعار المنازل في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٧، والمشاكل المالية المرتبطة بذلك، ثمة مخاوف بشأن أسواق السكن الأوروبية، لأن زيادة الأسعار في تلك الأسواق ببعض البلدان كانت أكبر مما شهدته الولايات المتحدة. فقد ارتفعت أسعار السكن ارتفاعا كبيرا في كل من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية طيلة السنوات الخمس الأخيرة، لكن يبدو أن فترة الارتفاع السريع قد انتهت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. ورغم أن الممتلكات التجارية في العديد من اقتصادات أوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية بقيت في وضع جيد طيلة معظم عام ٢٠٠٧، يُتوقع أن يشهد هذا القطاع ضعفا في عام ٢٠٠٨.

٣٢ - ويبدو القطاع المصرفي الأوروبي أقل عرضة لأزمة مالية من نظيره في الولايات المتحدة، ذلك أن الرهون العقارية لم تمتد ليستفيد منها مقترضون غير مضمونين من ذوي الدخل المحدود أو أصحاب السيرة الائتمانية السيئة. وفي أوروبا، بخلاف الولايات المتحدة، يتحمل أصحاب المنازل المسؤولية عن تجاوز الدين للرهن الضامن إذا أرجعوا العقار إلى البنك، وهم بذلك مدفوعون بشكل أكبر إلى مواصلة سداد الرهن. وفي إسبانيا، حيث يواجه قطاع العقارات ضغوطا، أدخلت المصارف بضع أدوات خارج بيانات أصولها وخصومها لرهونها العقارية.

ثالثا - بلدان أوروبا الجنوبية الشرقية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

ألف - تطورات الاقتصاد الكلي

٣٣ - على الرغم من الغموض الكبير الذي يكتنف مستقبل انضمام معظم هذه الاقتصادات إلى الاتحاد الأوروبي، واستمرار شيء من عدم الاستقرار السياسي، حافظ النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي على قوتهما في المنطقة في عام ٢٠٠٧، وإن كانا دون مستويات السنوات الماضية. وكانت أوروبا الجنوبية الشرقية تحقق نموا أسرع مما تحققه الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، لكن النمو انخفض في عام ٢٠٠٧ إلى ما دون نظيره في تلك الدول لأول مرة منذ عام ٢٠٠١ عندما كانت تركيا تعاني من إحدى أزمات العملة. وبلغ النمو الحقيقي في أوروبا الجنوبية الشرقية ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧، وكان الانخفاض راجعا في جزء كبير منه إلى ما شهدته تركيا من انخفاض في النمو إلى ٥,١ في المائة. بيد أن تركيا أعادت النظر في الإجراءات التي تتبعها لتقدير ناتجها المحلي الإجمالي في أوائل عام ٢٠٠٨ على نحو يراعي تسجيل النشاط التجاري في اقتصادها غير الرسمي بشكل أفضل. ونتيجة لذلك، ارتفعت مجموعات الناتج المحلي الإجمالي بحوالي الثلث.

٣٤ - وما فتئت أوروبا الجنوبية الشرقية (باستثناء تركيا) تتلقى مبالغ كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وهي تدفقات أكبر بكثير مما يمكن توقعه نظرا لمستويات دخل الفرد في تلك البلدان. إلا أن حجم هذه التدفقات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ما انفك ينخفض من أكثر من ٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد قليلا عن ٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. ويتمثل تدفق مالي إضافي من الأهمية بمكان لأوروبا الجنوبية الشرقية (باستثناء تركيا) في التحويلات التي قُدرت قيمتها بما يزيد عن ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦.

باء - القضايا المؤسسية

٣٥ - أنشئ مجلس التعاون الإقليمي "المملوك إقليميا" في أوائل عام ٢٠٠٨ خلفا لميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا الذي كان قد أُحدث في عام ١٩٩٩؛ وتضم هذه المجموعة جميع بلدان أوروبا الجنوبية الشرقية (باستثناء تركيا)، بالإضافة إلى بلغاريا ورومانيا ومولدوفا. كما انضمت بلدان أوروبا الجنوبية الشرقية جميعها (باستثناء تركيا)، بالإضافة إلى مولدوفا، إلى اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى.

٣٦ - ولم تكتمل بعد عملية الانتقال في الكثير من بلدان أوروبا الجنوبية الشرقية، إذ أن عملية خصخصة الشركات المملوكة للقطاع العام لا تزال مستمرة. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعلنت صربيا خطة تمتد لثلاث سنوات لخصخصة ما قيمته ٤٤ بليون دولار من الأصول المملوكة للدولة في قطاعات الاتصالات والإمداد بالكهرباء، والصناعة الصيدلانية، وخطوط الطيران والمطارات.

٣٧ - ومن المتوقع أن تضم كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي لتصبح عضوه الثامن والعشرين في عام ٢٠١٠؛ ورغم أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا مرشحتان بدورهما لعضوية الاتحاد، فإنه من غير الواضح ما إذا كانتا ستنضمان، ومتى سيحدث ذلك. وأما كرواتيا، فدخل الفرد فيها يفوق بكثير نظيره في بلغاريا ورومانيا، وهما أساسا عضوان في الاتحاد الأوروبي. ووقعت ألبانيا والجبل الأسود اتفاقين لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وهو اتفاق أساسي سابق للترشيح. وقد أُحرز تقدم في إبرام اتفاق مماثل مع البوسنة والهرسك. وأعلنت كوسوفو استقلالها عن صربيا في شباط/فبراير ٢٠٠٨، وهو تطور قد يحد من التعاون الاقتصادي والسياسي في المنطقة، وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى تأخير طموحات صربيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بل قد يعطل تلك الطموحات.

رابعاً - أمريكا الشمالية

ألف - تطورات الاقتصاد الكلي

٣٨ - حققت الولايات المتحدة نمواً حقيقياً بلغ ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧؛ إلا أن الفترة الأخيرة من ذلك العام شهدت انخفاضاً كبيراً، إذ لم يتجاوز النمو في الربع الأخير ٠,٢ في المائة. وجاء انخفاض النمو في الولايات المتحدة على إثر تراجع الاستثمار في قطاع السكن الذي أخذ في الانخفاض في بداية عام ٢٠٠٦، ليواصل الهبوط فصلاً بعد آخر إلى نهاية عام ٢٠٠٧. وإذا تبينت صحة التقديرات القائلة بحدوث مزيد من التراجع في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، فإن هذه ستكون أطول فترة من فترات انخفاض الاستثمار في السكن في الولايات المتحدة على مدى الخمسين سنة الماضية. ومن المحتمل أن يشهد النصف الأول من عام ٢٠٠٨ ركوداً في النمو الحقيقي، ثم بعد ذلك يتصاعد النمو في النصف الثاني من العام، مع بدء الحوافز النقدية والمالية والصرفية في تحقيق فوائدها، على أنه من المحتمل أن يبقى النمو لهذا العام دون الواحد في المائة بقليل.

٣٩ - وقد اتسمت الاستجابة على صعيد السياسات لتباطؤ الاقتصاد المتوقع في الولايات المتحدة بسرعتها واتساع نطاقها. وقد خُفض سعر الفائدة المستهدف للصناديق الاتحادية في الولايات المتحدة من ٥,٢٥ في المائة في صيف عام ٢٠٠٧ إلى ٢,٢٥ في المائة في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٨ (بما في ذلك تخفيضان كبيران بشكل غير عادي بثلاثة أرباع النقطة). غير أن هذا التخفيف من أسعار الفائدة القصيرة الأجل لم يكن له تأثير ذو بال على معدل سعر الفائدة على الرهن العقاري القياسي لأجل ٣٠ سنة. ومع ذلك، يفترض أن يجد هذا التخفيف من إعادة تعديل أسعار الفائدة للرهن العقاري ذات أسعار الفائدة المتغيرة، كما يفترض أن يحفز الاقتصاد في قطاعات أخرى للتعويض عن الضعف في قطاع السكن. وقام الاحتياطي الاتحادي أيضاً بتنفيذ سياسة تسمح للمصارف بالاقتراض (من مرفق المزداد بعيد الأجل التابع له) باستخدام أصول بخسة (أي السندات المدعومة بالرهن العقاري غير القابلة للتداول) باعتبارها ضمانات إضافية، وهي أصول أدنى قيمة مما كان مسموحاً به في السابق. وقد نُفذ توسع مالي بقيمة ١٧٠ بليون دولار (أي حوالي واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في شباط/فبراير بطريقة استباقية إلى حد ما، وكان ثلثاه عبارة عن تخفيضات ضريبية للمستهلكين، والباقي حوافز ضريبية للاستثمار التجاري.

٤٠ - ونفذت حكومة الولايات المتحدة أيضاً عدداً من التغييرات التنظيمية للمساعدة على تحقيق استقرار أسواقها في ميداني السكن والرهن العقاري. ومن بين الأمور التي كانت لها أهمية خاصة الزيادات التي حدثت في الحدود العليا لحجم الرهن العقاري التي يمكن لمؤسستي

Freddie Mac و Fannie Mae شراؤها. وخفضت تغييرات تنظيمية إضافية الاحتياجات من رؤوس الأموال لهاتين المؤسستين المختصتين في تمويل الرهون العقارية والمؤجرتين من الحكومة، الأمر الذي سمح لهما بشراء رهون عقارية إضافية بقيمة ٢٠٠ بليون دولار. وقامت الإدارة الاتحادية للإسكان أيضا بزيادة عدد الرهون العقارية التي تضمنها.

٤١ - وارتفع التضخم في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٧ إلى ٤,١ بالنسبة للرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وإلى ٢,٤ في المائة بالنسبة للمعدل الأساسي، وشهد المعدلان ارتفاعا طفيفا في الجزء الأخير من العام. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، فاقت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ٤,٣ في المائة المستوى الذي كانت عليه سنة من قبل. وأخذت أسعار الواردات في الارتفاع في أواخر العام بعد أن كانت في السابق عاملا يحد من ارتفاع الأسعار. وشملت مكونات المعدل الأساسي ذات الارتفاع السريع كلا من الرعاية الطبية التي بلغت فيها الزيادة ٥,٢ في المائة، والتعليم الذي بلغت فيه الزيادة ٥,٦ في المائة. ويمثل هذا المعدل أعلى معدل للتضخم في الولايات المتحدة على مدى ١٧ عاما.

٤٢ - وظلت الولايات المتحدة تعاني من عجز كبير في حسابها الجاري لأكثر من عشر سنوات، ويشكل القيام بتخفيض حقيقي لقيمة الدولار الآلية العملية الوحيدة لتقليص نسبة العجز إلى مستوى أكثر استدامة مع الحفاظ على عمالة كاملة. ورغم أن قيمة الدولار كانت تتراجع تدريجيا، فإن الأزمة الائتمانية، وما صاحبها من تخفيض كبير لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة، قد أدت إلى انخفاض سريع في قيمة الدولار في أوائل عام ٢٠٠٨. وكان التفاوت في سعر الفائدة لصالح الدولار هو ما يدعم هذه العملة جزئيا. وعلى الصعيد التجاري، انخفضت قيمة دولار الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٨ بنسبة ١٠ بالمائة مقارنة بالعام السابق وبنحو ٢٥ بالمائة تقريبا منذ عام ٢٠٠٢، ومقارنة بسلة من العملات الأساسية، تراجع الدولار إلى أدنى مستوياته منذ تعويمه عام ١٩٧٣. ويبدو أن اليورو، ببلوغه ١,٥٩ دولار في آذار/مارس ٢٠٠٨، كان عليه أن يتحمل قدرا غير متناسب من التسوية، في حين لم تشهد العملات الآسيوية إلا ارتفاعا طفيفا في قيمتها مقابل الدولار. ومن شأن تخفيض قيمة الدولار بشكل أكبر، إذا تمت هذه العملية على نحو منهجي وكانت مقرونة بارتفاع قيمة العملات في آسيا، أن يسهم في تقليص حدة مشكلة الاختلالات العالمية. وحيث إن هناك كمّا هائلا من الأصول والخصوم المحسوبة بدولار الولايات المتحدة في مختلف أنحاء العالم، فإن تراجع قيمة الدولار بشكل كبير يحدث موجات كبيرة من إعادة توزيع الثروة والدخل في العالم. إلا أن حدوث تدن سريع للدولار يحتمل أن يؤدي إلى زيادة التقلبات بشكل كبير بالنسبة للعديد من فئات الأصول الأخرى، وقد يكون له أثر سلبي على الأسواق المالية وعلى النمو العالمي.

٤٣ - وتراجع نمو سوق العمل في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٧ إلى ٩٥ ٠٠٠ فرصة عمل في الشهر، مقابل ١٧٥ ٠٠٠ فرصة عمل في الشهر عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، فإن معدل البطالة ظل منخفضاً نسبياً في الولايات المتحدة، وتراوح بين ٤,٤ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٥,٠ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتراجع مجموع فرص العمل في اقتصاد الولايات المتحدة بـ ٨٥ ٠٠٠ فرصة عمل خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠٠٨؛ وتراجعت فرص العمل في القطاع الخاص بـ ١٢٧ ٠٠٠ فرصة عمل. وتركزت معظم الوظائف المفقودة في قطاعي الصناعة التحويلية والبناء، بينما استحدثت فرص عمل جديدة في قطاع الرعاية الصحية والمصالح الحكومية والمطاعم. وكانت نسبة العاطلين عن العمل لمدة تتجاوز ٦ أشهر مرتفعة بشكل استثنائي (١٧ بالمائة)، ومن هؤلاء أعداد متزايدة من ذوي الياقات البيضاء خريجي الجامعات. وغادر نحو ٥٠٠ ٠٠٠ من العمال "المحبطين" سوق العمل بالولايات المتحدة خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠٠٨، وبالتالي لم يحتسبوا ضمن العاطلين عن العمل. وزادت فرص العمل خلال فترة الانتعاش الاقتصادي الممتدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ بنسبة ٥,٥ بالمائة فقط، مقابل زيادات فاقت ٢٠ بالمائة خلال فترتي الانتعاش السابقتين. وتراجع متوسط الدخل الحقيقي في الساعة عام ٢٠٠٧، حيث زادت الإيرادات (من سنة لأخرى) بنسبة ٣,٧ بالمائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بينما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بنسبة ٤,٤ بالمائة خلال نفس الفترة. وكان متوسط دخل الأسر قبل اقتطاع الضرائب في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٧ أقل مما كان عليه الحال في نهاية فترة الانتعاش الأخيرة لعام ٢٠٠٠.

٤٤ - وارتفعت الإنتاجية لساعة العمل الواحدة في الولايات المتحدة بنحو ١ بالمائة فقط عام ٢٠٠٧، وهو نفس المعدل المسجل عام ٢٠٠٦؛ وهذه الزيادات أقل من نصف المعدل المتحصل عليه خلال العقد السابق (١٩٩٥-٢٠٠٥).

٤٥ - وبلغ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في كندا ٢,٠ بالمائة عام ٢٠٠٧، بسبب تراجعته بشكل كبير أواخر العام، إذ لم يتعد معدل النمو خلال الربع الأخير من العام ٠,٢ في المائة. ومعدل النمو المتوقع لعام ٢٠٠٨ هو ١,٤ في المائة. وارتفعت قيمة الدولار الكندي بـ ٧٧ في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة بين عام ٢٠٠٢ وأواخر عام ٢٠٠٧، وذلك لاستخدامه أساساً في تمويل الصادرات من السلع الأساسية؛ وتراجع منذ ذلك الحين بنسبة ١٠ في المائة ليصل إلى مستوى التعادل في آذار/مارس ٢٠٠٨. ويُتوقع أن يتراجع الفائض التجاري الكندي الحالي عام ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع قيمة الدولار الكندي وتباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة الذي يستورد ثلاثة أرباع الصادرات الكندية. وتشهد صادرات الأخشاب، التي شكلت ٨,٣ في المائة من الصادرات الكندية عام ٢٠٠٦، تراجعاً كبيراً

بسبب انكماش قطاع بناء المساكن في كل من الولايات المتحدة وكندا. ويُتوقع أيضا أن ترتفع نسبة البطالة عام ٢٠٠٨ من مستوى ٥,٨ في المائة لعام ٢٠٠٧.

٤٦ - واستجابة للتباطؤ الاقتصادي والمشاكل المالية المرتبطة بتأزم الحالة الائتمانية على الصعيد العالمي، قام المصرف المركزي الكندي بتخفيض سعر فائدته المرجعي تدريجيا من ٤,٥ في المائة إلى ٣,٥ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٨؛ وتعتبر الولايات المتحدة مصدر تمويل مهم للشركات الكندية. وتدهورت حال سوق الإسكان في كندا، حيث تراجع عدد المشاريع السكنية الجديدة إلى أدنى مستوى له منذ خمس سنوات. وبلغ معدل التضخم ١,٤ في المائة فقط في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ كما أن النمو النقدي ظل بطيئا هو الآخر. وظلت كندا تحقق فائضا في الميزانية طيلة الإحدى عشرة سنة الأخيرة، ويُتوقع أن يستمر ذلك في عام ٢٠٠٨ بالرغم من تخفيض الضرائب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

باء - سوق الإسكان في الولايات المتحدة

٤٧ - تضاعفت أسعار المساكن في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٦، وبلغت أعلى مستوياتها في بداية ٢٠٠٧ مقارنة بالمقاييس المعيارية، مثل نسبة أسعار المساكن إلى الإيجار، أو نسبة أسعار المساكن إلى الدخل، أو نسبة الأصول العقارية الأسرية إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغت النسبة الأخيرة تقريبا ضعف المستوى المسجل في أوائل السبعينيات. وحفزت هذه الأسعار المرتفعة الاستثمار في المشاريع السكنية الجديدة، وبنهاية عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة المساكن الجديدة المعروضة للبيع أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٨١، وبلغ المخزون أيضا ضعف المستوى العادي. ونتيجة لذلك، تراجع عدد المساكن الجديدة في الولايات المتحدة بنسبة ٢٥ في المائة إلى ١,٣٦ مليون بيت جديد عام ٢٠٠٧، وهي أكبر نسبة تراجع سنوية منذ عام ١٩٨٠. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، بلغ المعدل المكيف موسميا بـ ١,١ مليون مسكن جديد، أي أقل من مستوى العام السابق بـ ٢٨,٤ في المائة. وانخفضت مبيعات البيوت القائمة بنسبة ١٢,٨ في المائة عام ٢٠٠٧ مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٦؛ وهو أكبر انخفاض خلال عام واحد يُسجل في ظرف ٢٥ سنة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، انخفضت مبيعات البيوت بنسبة ٢٥ بالمائة تقريبا مقارنة بمعدل عام ٢٠٠٦ ليصل المعدل السنوي للمبيعات إلى ٤,٩ مليون، في حين انخفضت مبيعات البيوت الجديدة إلى معدل سنوي قدره ٥٨٨ ٠٠٠ بيت، وهو أقل من نصف المستوى الذي بلغته أثناء فترة الذروة في عام ٢٠٠٥.

٤٨ - وانخفض متوسط السعر الوطني للبيت الأسري الواحد القائم بـ ١,٨ بالمائة؛ وكان هذا أول تراجع سنوي منذ بدء حفظ السجلات عام ١٩٦٨، ومن المحتمل أن يكون أول تراجع في البلد ككل منذ الكساد الكبير. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كان متوسط السعر ٢٠١ ٠٠٠ دولار أو ٤,٦ بالمائة دون المستوى المسجل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وتراجع الرقم القياسي S&P Case-Shiller لأسعار المنازل في المدن العشر الكبرى بنسبة ٩ في المائة عام ٢٠٠٧، وتشير العقود الآجلة في سوق صرف شيكاغو للمعاملات التجارية إلى انخفاض آخر بنسبة ١٨ بالمائة يُتوقع حدوثه عام ٢٠٠٨. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة الرهون العقارية التي أُغلقت قبل موعدها في الولايات المتحدة ٢,٠٤ بالمائة، وكانت تلك التي تجاوزت تاريخ الاستحقاق ٥,٨٢ بالمائة؛ وشكل الاثنان معا أعلى نسبة سجلت منذ بدء حفظ السجلات عام ١٩٧٩. وفيما يخص القروض العقارية بسعر المخاطرة، فقد أُغلقت ١٣ بالمائة من الرهون وتجاوزت ٢٠ بالمائة منها تاريخ الاستحقاق. وتركزت الرهون العقارية المغلقة قبل موعدها في عدة ولايات، ومنها كاليفورنيا وفلوريدا حيث كانت ثلث حالات الإغلاق قبل الموعد الجديدة تقريبا. وشهدت سوق الممتلكات التجارية في الولايات المتحدة أيضا بعض التدهور.

٤٩ - وتختلف حالة التراجع التي يعاني منها حاليا قطاع الإسكان في الولايات المتحدة عن الحالات السابقة، وذلك ليس من حيث حجمها فحسب، بل أيضا بالنظر إلى كونها بدأت خلال فترة ازدهار لوضع الاقتصاد الكلي بشكل عام، وهي فترة تميزت بمعدل تضخم متوسط ونسبة بطالة متدنية ونمو اقتصادي متين بشكل معقول. وقد أتاح معدل التضخم المتوسط نسبيا مرونة كبيرة للاحتياطي الاتحادي في معالجة هذه الأزمة، وذلك بتمكنه من تخفيض أسعار الفائدة.

جيم - الأزمة المالية في الولايات المتحدة

٥٠ - شهدت الولايات المتحدة أزمة مالية كبيرة منذ أواخر عام ٢٠٠٧ بسبب عدم كفاءة أنظمة القطاع المالي، إضافة إلى انفجار فقاعة الممتلكات السكنية. ولم تعرف بعد التكلفة النهائية لهذه الأزمة، لكن من المحتمل أن تصل على الأقل إلى عدة مئات من بلايين الدولارات. وقدم مانحو القروض العقارية قروضا تنطوي على مخاطرة شديدة لمقترضين مشكوك في قدرتهم على السداد دون طلب ضمانات كافية. ففي عام ٢٠٠٧، كان متوسط الدفعات الأولى ٢ في المائة فقط من قيمة البيت، في حين لم يقدم ٢٩ بالمائة من المقترضين أي دفعات أولى. ولم تتخذ الحيلة الواجبة، حيث تمكن مقدمو هذه القروض العقارية من تحويلها إلى أوراق مالية وبيعها بطريقة تخفي مستوى المخاطرة الحقيقي. وقامت وكالات

تقدير الجدارة الائتمانية وقطاع تأمين السندات بحساب درجة المخاطرة في هذه الأصول باستخدام تقنيات غير ملائمة. ولم يدرك مشترو هذه الأصول إدراكا تاما أن أصحابها الأصليين لم يبق لديهم أي حافز لرصد الخطر الحقيقي الذي يكتنف هذه الأوراق المالية. واضطر العديد من المؤسسات المالية الكبيرة في الولايات المتحدة التي كانت تمتلك هذه الأصول إلى ضخ موارد إضافية في رأسمالها من مصادر خارجية لتعويض الخسائر التي تكبدتها جراء القروض العقارية المقدمة بسعر المخاطرة. واضطر بعض هذه المؤسسات، مثل مؤسسة Bear Stearns، إلى الإعلان عن حالة شبه إفلاس.

٥١ - ولم يتسن الوقت الكافي لتحليل الأسباب الجذرية للأزمة المالية الحالية في الولايات المتحدة بالشكل المطلوب، لكن يبدو أن ابتكارات السوق المالية كانت أسرع وتيرة من قدرة تطور الإطار التنظيمي المالي على مجاراتها، ولا شك أنه ينبغي للهيئات التنظيمية أن تستبق حدوث مثل هذه التطورات. وينبغي كذلك النظر في تعزيز الإشراف العام على الأسواق المالية.

٥٢ - والأزمة المالية الحالية في الولايات المتحدة هي في آن واحد أزمة نقص في السيولة وأزمة إعسار. وبالتالي، فإن التعديلات التي أُدخلت في مجال السياسات من أجل زيادة السيولة كانت فعاليتها محدودة. فالقيمة الحقيقية للمنازل والأصول المالية المرتبطة بها هي أقل مما دُفع ثمنها لها. ويجب تخفيض القيمة الحقيقية للدين لحل مشكلة الإعسار هاته. ويمكن تحقيق ذلك عبر عملية صعبة ومسببة للخلل تشمل إعلانات إفلاس وتخفيض القيمة الدفترية للأصول وتدخلات الحكومة، وذلك لتخفيض قيمة الدين، كما حدث في اليابان خلال تسعينيات القرن الماضي، أو يمكن بدل ذلك أن تقلص القيمة الحقيقية للدين عن طريق ارتفاع معدل التضخم. وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن ارتفاع الدخل والأسعار يمكن أن يبرر القيمة الاسمية للدين القائم. وكلا هذين الحلين البديلين غير مستصوب، ولكن الذي يبقى أقل وضوحا من ذلك هو أيهما سيكون أقل تكلفة على الصعيد الاجتماعي. وسيكون لارتفاع معدل التضخم ميزة إضافية بالنسبة للولايات المتحدة، وهي تقليص ديونها الخارجية الهائلة المتراكمة خلال العقدين الأخيرين بسبب العجز في حسابها الجاري، لكن ذلك قد يسبب خللا في الأسواق المالية العالمية، خاصة أن الدولار ظل يشكل الأصل الاحتياطي الرئيسي على الصعيد الدولي.

خامسا - رابطة الدول المستقلة

ألف - التطورات على مستوى الاقتصاد الكلي

٥٣ - كان معدل النمو في رابطة الدول المستقلة الذي بلغ ٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ هو المعدل الأعلى منذ عام ٢٠٠٠؛ وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع معدل النمو في الاتحاد الروسي من ٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٧. وكان النمو مرتفعا بشكل ملحوظ في منطقة القوقاز، حيث شهدت دول المنطقة الثلاث جميعها نموا بمعدل ثنائي الرقم؛ وكان معدل النمو في أذربيجان الذي بلغ ٢٥ في المائة هو الأعلى في العالم. وفي مناطق أخرى من رابطة الدول المستقلة، كان معدل النمو على نفس الوتيرة تقريبا، مترواحا بين ٧ و ٩ في المائة. وكان للارتفاع القياسي في أسعار الطاقة دور محفز للمنطقة؛ وعمت المكاسب في الإيرادات بعد ذلك القطاعات الأخرى، ومن بينها قطاعا الخدمات والتشييد، وشملت، من خلال زيادة الواردات، اقتصادات رابطة الدول المستقلة الأخرى غير الغنية بالطاقة.

٥٤ - وظل التضخم مشكلة في عدد من اقتصادات بلدان الرابطة. وأفضى الفائض التجاري الناجم عن صادرات الطاقة إلى نمو نقدي ناجم عن أنشطة سوق الصرف، كما أوجدت القطاعات المصرفية النامية مبالغ كبيرة من الاعتمادات الجديدة الناجمة غالبا من أموال مقترضة من الخارج. وتؤدي ضحالة الأسواق الخاصة بالدين الحكومي إلى الحد من القدرة على إبطال أثر النمو النقدي الناجم عن أنشطة سوق الصرف. وفي عام ٢٠٠٧، كان التضخم في الاتحاد الروسي ١١,٩ في المائة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى نمو بمعدل ٤٧,٥ في المائة في مجموع الكتلة النقدية. وامتص النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (٨,٤ في المائة) والتضخم حوالي نصف النمو النقدي فقط، وتعود النسبة المتبقية إلى تزايد الطلب النقدي من أنشطة التعميق المالي والابتعاد عن نفوذ الدولار. ويتوقع للواردات أن تزداد بنسبة ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٧، في حين أن معدل نمو الصادرات سيكون بنصف ذلك فقط؛ ومع ذلك، يرجح ألا يقع سوى تدن صغير في الفائض التجاري. ويتوقع لميزانية الاتحاد الروسي أن تحقق فائضا بما يزيد على ٥ في المائة، وانخفض ذلك عن نسبة الـ ٧ في المائة المسجلة في عام ٢٠٠٦. وقد كان فائض الحكومة المركزية أداة لها أهميتها، بالنظر بصفة خاصة إلى ضعف فعالية السياسة النقدية في إبطال أثر الحافز النقدي الناجم عن أنشطة سوق الصرف.

٥٥ - وزادت قيمة الروبل الروسي بنسبة ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ على أساس الثقل التجاري ولا يعود العرض الزائد من النقد الأجنبي إلى مجرد وجود فائض تجاري كبير، ولكنه

يعود أيضا إلى وجود تدفقات رأسمالية داخلية من القروض ومن الاستثمار الأجنبي المباشر. ويشير ارتفاع سعر الصرف الإسمي للروبل شواغل بشأن تنافسية قطاع التصدير غير المعتمد على الطاقة.

٥٦ - ولم يتلق الاتحاد الروسي سوى نزر يسير من المساعدة الإنمائية الرسمية على امتداد السنوات الخمس الماضية، وقام مؤخرا بتقديم منح مهمة خارج إطار لجنة المساعدة الإنمائية في شكل إعفاء من الديون. وتتلقى بقية بلدان رابطة الدول المستقلة مساعدة إنمائية رسمية نسبتها حوالي ٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، ولكن ذلك تضاعف بشكل ملحوظ في السنوات الثلاث الماضية، وبلغ ما يقل عن ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦. بيد أن عدة اقتصادات لا تزال تتلقى مبالغ كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك أرمينيا وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان ومولدوفا.

٥٧ - واستمرت المنازعات بشأن أسعار منتجات الطاقة، لا سيما الغاز الطبيعي، في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في المنطقة. ونشب خلاف بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا بشأن سعر الغاز والسيطرة على توزيعه، في أوائل عام ٢٠٠٨، كما نشب خلاف بين تركمانستان وجمهورية إيران الإسلامية بشأن الأسعار. ويتزايد تحقيق شركة الغاز الروسية، غازبروم، لحضور عالمي في سوق الطاقة. ولا تقتصر مسؤولية هذه الشركة على تطوير وتصدير معظم منتجات روسيا من الغاز، ولكنها وافقت في عام ٢٠٠٨ على تطوير حقول الغاز في جمهورية إيران الإسلامية وقيرغيزستان. وتبيع اقتصادات آسيا الوسطى منتجاتها من الغاز بصفة رئيسية إلى أوروبا من خلال شركة غازبروم، وهناك منازعات أيضا على الأسعار فيما يتعلق بهذه الإمدادات.

٥٨ - وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في بلدان الرابطة، ويذهب ثلثا هذا الاستثمار إلى الاتحاد الروسي الذي يقدر بأنه تلقى (٥٥ بليون دولار) من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٧، وذلك بما يزيد على جميع الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي مجتمعة (٥١ بليون دولار). وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى بلدان الرابطة ما نسبته ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧؛ ويشبه ذلك مستوى التدفقات الداخلة إلى الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي. وزادت نسبة التدفقات الداخلة على ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجورجيا ومولدوفا. وبعد سنوات عديدة من معدلات الاستثمار الأجنبي البالغة الارتفاع، اتخذت التدفقات إلى الداخل منحى سلبيًا في أذربيجان يقدر بما يزيد على ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٥٩ - وظهر الضعف الكبير الذي يواجهه الوضع المالي لطاجيكستان في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ عندما اتضح أن الحكومة ضمنت قروضا منحتها المصارف التجارية الدولية لمزارعي القطن الذين لم يقدموا سوى ضمانات ضئيلة أو لم يقدموا ضمانات على الإطلاق. وإذا ما تعين على الحكومة أن تفي بهذه الالتزامات، التي تمثل جزءا مهما من احتياطياتها، فإن صافي الدين السيادي الخارجي للبلد سيزداد بشكل كبير.

٦٠ - وكانت الكوارث الطبيعية المتعلقة بالطقس بما في ذلك أقسى شتاء عرفته المنطقة في ثلاثة عقود، وما تلا ذلك من فيضانات في الربيع دمرت الهياكل الأساسية والأراضي الزراعية عوامل عاقت التنمية الاقتصادية لآسيا الوسطى خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ومن الضروري توجيه المزيد من الاهتمام للاستراتيجيات الحكومية والإقليمية لمعالجة هذه الكوارث الطبيعية وتوقي آثارها.

باء - التطورات المؤسسية

٦١ - ويظل تحسين الوساطة المالية تحديا مهما للعديد من بلدان رابطة الدول المستقلة. وتتكون التدفقات الرأسمالية إلى بلدان الرابطة بشكل متزايد من قيام المصارف بالاقتراض الخاص في أسواق رأس المال الدولية، وتستخدم تلك القروض بعدئذ في زيادة حجم الائتمانات المحلية، ولكن مع تضيق السيولة في أسواق الائتمان العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، صارت النظم المصرفية المحلية أكثر اعتمادا على الودائع المحلية. بيد أن هناك إجماعا عن إيداع النقود في النظم المصرفية لأنها بصفة عامة تدفع أسعار صرف فعلية سلبية. وبسبب انخفاض تكاليف التمويل والخيارات المحدودة للدخارات، تصاعدت أسعار العقارات والأصول المالية. وبصفة عامة، طرأت زيادة في النسبة المئوية للودائع والقروض المحسوبة بالعملة المحلية.

٦٢ - ويتوقع لاحتياطي الصرف الأجنبي للاتحاد الروسي أن يتجاوز ٥٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، وزع الاتحاد الروسي صندوقه لتثبيت (الثروة السيادية)، المقدرة قيمتها بـ ١٥٧ بليون دولار (حوالي ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) على صندوقين؛ وهما صندوق الاحتياط، الموضوع للحد من تأثير التذبذب في أسعار النفط، وخصص له ١٢٥,٤ بليون دولار، وفي حين خصص لصندوق الثروة المشتركة بين الأجيال ٣٢ بليون دولار. ويوجد أيضا لدى أذربيجان وكازاخستان صندوقا لتثبيت.

٦٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، وقعت أوكرانيا معاهدة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وشرع أيضا في المفاوضات بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق للتجارة الحرة. وبالإضافة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى السوق في الاتجاهين، يتوقع للاتفاق أن يزيد

من تحرير تدفقات الاستثمار ومواءمة المعايير التنظيمية. وقطعت عملية انضمام الاتحاد الروسي إلى عضوية منظمة التجارة العالمية شوطاً متقدماً، على الرغم من أنه لا تزال هناك مشكلة مهمة مع الاتحاد الأوروبي تتعلق بضرائب التصدير التي وضعت مؤخراً على الخشب الخام، والتي طبقها الاتحاد الروسي لإنعاش تطوير صناعاته من المنتجات الحرجية. ونظراً لوجود اتفاق تجارة حرة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، فإن انضمام أوكرانيا إلى المنظمة لا يفترض أن يتسبب في أية مشاكل ذات شأن لانضمام الاتحاد الروسي. ولا تزال التفاعلات السياسية المتوقعة جذوتها منذ أمد تقف عائقاً أمام التجارة في القوقاز.

٦٤ - وشهدت التجارة فيما بين بلدان الرابطة، كنسبة مئوية من مجموع تجارة اقتصادات الرابطة، توجهها طفيفاً نحو الانخفاض على امتداد العقد الماضي، في حين ازداد بشكل سريع نمو التجارة مع الأعضاء السبعة والعشرين في الاتحاد الأوروبي. وتضاعفت صادرات الاتحاد الروسي من الاتحاد الأوروبي ثلاث مرات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، وازدادت الصادرات بأكثر من الضعف؛ والاتحاد الروسي هو أكبر ثالث شريك للاتحاد الأوروبي، بعد الولايات المتحدة والصين. وهو يزود الاتحاد الأوروبي بحوالي نصف احتياجاته من واردات الغاز الطبيعي وثلث احتياجاته من واردات النفط.

٦٥ - وتحاول عدة من اقتصادات بلدان الرابطة الغنية بالنفط، شأنها في ذلك شأن العديد من الاقتصادات النامية، زيادة الرقابة العامة على مواردها للطاقة أو ملكيتها، وكانت هذه الموارد قد خصصت سابقاً كوسيلة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن بين البلدان التي قامت بذلك الاتحاد الروسي وكازاخستان حيث تزداد ملكية الصناعات (الاستراتيجية)، مع تدني حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويوجد حالياً ٤٣ قطاعاً في اقتصاد الاتحاد الروسي مصنفة باعتبارها استراتيجية، ومن بينها قطاع الاتصالات الذي أضيف مؤخراً؛ ومن الضروري صدور إذن من الحكومة قبل حصول الشركات الأجنبية على حصة غالبية في هذه القطاعات.

٦٦ - وفي أوكرانيا، يتم الشروع في خصخصة الشركات الحكومية ذات الحجم الكبير (شركات الهواتف وتوزيع الطاقة والآليات) بعد إيقاف ذلك خلال السنتين الماضيتين بسبب حالة الجمود السياسي. وتخطط أذربيجان في عام ٢٠٠٨ لبيع حصة الحكومة من أكبر مشغلي الهواتف المحمولة، ومن أحد المصارف المملوكة للدولة.

٦٧ - ولا تتمتع سوى ثلاثة من اقتصادات الرابطة الاثني عشرة (الاتحاد الروسي وأوكرانيا وجورجيا) بالوصول المباشر لخطوط الملاحة العالمية. ومن ثم فإن المشاكل الاقتصادية المتعلقة باقتصادات البلدان غير الساحلية ذات أهمية مركزية لإمكانيات التنمية على المدى الطويل

لمعظم بلدان الرابطة. وتشير البحوث الإمبريقية إلى أن كون البلد بلدا غير ساحلي يخفض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد البلد مما يزيد عن ٤٠ في المائة. ونظرا لاعتماد هذه البلدان على شبكات نقل جيرانها، يوجد مبرر قوي بوجه خاص لتبني نهج إقليمي تجاه تطوير الهياكل الأساسية للنقل. وتشير التقديرات إلى أن إدخال تحسينات ممكنة تماما على الطرق في شرق أوروبا وآسيا الوسطى يمكن أن يزيد من حجم التجارة بحوالي ٥٠ في المائة. بيد أنه لا تزال هناك مشاكل، كما أن التقدم المحرز في معالجة المسائل المتعلقة بالجمارك وعبور الحدود كان مخيبا للآمال.